

عدد السكان (بالمليون)

إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار

نسب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

العمر المتوقع عند الولادة، السنوات<sup>1</sup>

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفق الاقتصاد الكلي والفقير، والبيانات الرسمية. ملاحظات:

(<sup>1</sup>) أخذت قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2015)

## أحدث التطورات

بعد أربع سنوات من الركود، حقق الاقتصاد الليبي نمواً قوياً في عام 2017، مدفوعاً بتعافٍ طال انتظاره في إنتاج النفط. غير أن استدامة هذا الحراك لتحقيق الاستفادة من القدرات الاقتصادية يتوقف على إيجاد حل للصراع السياسي. وقد سمحت ترتيبات ضمنية استثنائية، وإن تكن هشة، بين أطراف الصراع بزيادة إنتاج النفط إلى أكثر من مثليه ليصل إلى 0.820 مليون برميل يومياً في المتوسط عام 2017، مقارنة بنحو 0.380 مليون برميل فقط في 2016. واستمر بطء أنشطة القطاعات غير النفطية بفعل المعوقات الناجمة عن نقص الأموال والأمن. ويُقدَّر أن يكون إجمالي الناتج المحلي قد ارتفع بنحو 27% في عام 2017، وهو ما يتيح ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل بدرجة كبيرة إلى 63% من المستوى الذي كان عليه في 2010 بعدما خسر أكثر من نصف قيمته.

وتسارع معدل التضخم ليزيد من تفاقم متاعب السكان. فقد واصلت أسعار كل السلع الأساسية ارتفاعها، مدفوعة في الأساس بالنقص الحاد في سلاسل إمدادات السلع الأساسية الرئيسية، والمضاربة في السوق السوداء التي تزداد توسعاً، والانخفاض الشديد في قيمة الدينار الليبي بالأسواق الموازية. ومن ثم فقد سجّل معدل التضخم مستوى قياسياً نسبته 28.4% في عام 2017 بعد أن بلغ 25.9% عام 2016. وعلى الأرجح، ساهم ارتفاع معدل التضخم مع ضعف تقديم الخدمات الأساسية في زيادة معدلات الفقر وتفاقم الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

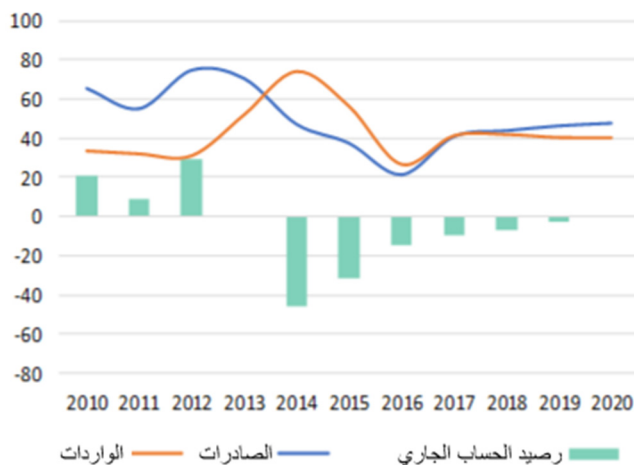
ورغم زيادة العائدات النفطية، ظلت المالية العامة تزرخ تحت الضغط، بسبب ارتفاع وجمود المصروفات الجارية بفعل دوافع سياسية. وتضاعفت

إيرادات الموازنة إلى ثلاثة أمثالها تقريباً في عام 2017 (31.8% من إجمالي الناتج المحلي) مقارنةً بعام 2016، لكنها ظلت عند حوالي نصف إمكاناتها الحقيقية. غير أن هذه الإيرادات لم تكن تكفي حتى لتغطية أجور الموظفين العموميين (36.4% من إجمالي الناتج المحلي)، وهي الأجور التي زادت بفعل التوظيف لاعتبارات سياسية وزيادة الرواتب. وما زالت الدعوات التي تنقذ إلى الكفاءة (9.2% من إجمالي الناتج المحلي) تستحوذ على جزء كبير من موارد الميزانية، مع استمرار ضعف الإنفاق الرأسمالي (4.8% من إجمالي الناتج المحلي). ونتيجةً لذلك، ظل العجز الكبير في الموازنة عند مستوى 26% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 (بعد ما كان 63.1% في 2016). ويتم تمويل هذا العجز في معظمه بالحصول على دفعات نقدية مسبقة من البنك المركزي الليبي. وزاد الدين المحلي زيادةً سريعة حتى وصل إلى 59 مليار دينار ليبي في نهاية سبتمبر/أيلول 2017، ارتفاعاً من مليار دينار في عام 2010.

وعلى الرغم من تحسنه، لا يزال ميزان المدفوعات يعاني من المعوقات السياسية لإنتاج النفط وتصديره وزيادة الواردات بفعل ارتفاع معدلات الاستهلاك. وقد تمكنت ليبيا من تحقيق زيادة ملموسة في صادرات النفط عام 2017 (0.7 مليون برميل يومياً)، لكنها ما زالت عند نصف إمكاناتها الحقيقية. ولا يكفي هذا الأداء الأفضل نسبياً لتحقيق استدامة ميزان الحساب الجاري بالنظر إلى شدة اعتماد ليبيا على الواردات لتلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة. ونتيجةً لذلك، ظل عجز ميزان الحساب الجاري مرتفعاً، عند حوالي 9.4% من إجمالي الناتج المحلي. وتم تمويل هذا العجز بالكامل من خلال صافي التدفقات المالية الأجنبية، وهو ما أتاح بقاء احتياطات النقد الأجنبي بلا تغيير في عام 2017 عند حوالي 72.6 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من بقاء سعر الصرف الأجنبي المربوط بعملات أجنبية على

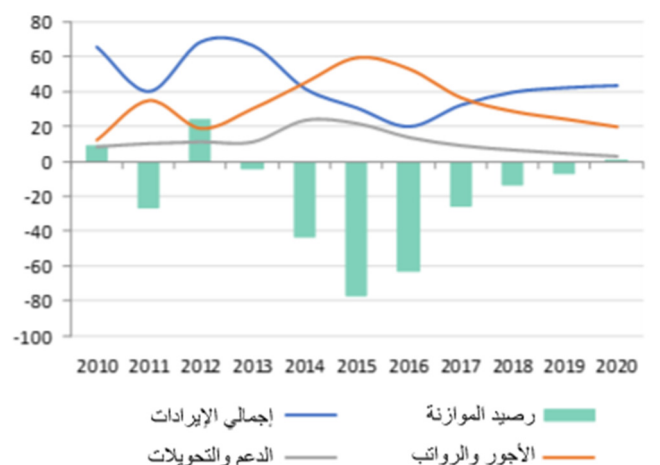
لا يزال التحسن الاقتصادي الذي بدأ في عام 2017 هشاً، إذ إن الحفاظ على هذا الحراك يعتمد بشكل أساسي على قرار سياسي يبدو التوصل إليه صعباً في السياق الحالي. وإطار الاقتصاد الكلي غير مستقر. فهو يتسم بتضخم قياسي غير مسبوق وعجز مالي مزدوج لا يمكن له أن يستمر، يحرّكه في المقام الأول ارتفاع مصروفات الموازنة. ولا يزال تناقص المدخرات يشكل ضغطاً على احتياطات النقد الأجنبي، وكذلك لا يزال الدينار الليبي يفقد قيمته في الأسواق الموازية. ولكي يتحقق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي لا بد للبيبي من تطبيق إصلاحات على الموازنة وتنويع الاقتصاد من أجل تحقيق النمو وخلق فرص العمل.

الشكل 2. ليبيا / بالرغم من التحسن، مازال ميزان المدفوعات غير قابل للاستمرار (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1. ليبيا / فاتورة الأجور ومستويات الدعم المرتفعة مزالتا تشكلان ضغطاً على المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

استقراره، فقد خسر الدينار الليبي نحو 85% من قيمته في السوق الموازية بسبب ضعف أساسيات الاقتصاد الكلي ونقص السيولة بالجهاز المصرفي.

## الآفاق المستقبلية

بالمعدل الحالي للإففاق في سياق من الصراع وانعدام الأمن، سيكون على ليبيا إما أن تستنفد احتياطياتها من النقد الأجنبي أو تضطر لتطبيق تعديلات خاصة لآبد منها لتفادي نشوب أزمة، لكنها ستظل مع ذلك بعيدة عما يكفي لإرساء أسس للنمو. ويفترض المنظور الاقتصادي والاجتماعي للمستقبل إيجاد حل للصراع السياسي وتمكن حكومة موحدة من ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والشروع في برنامج شامل لإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يُتوقع لإنتاج النفط أن يزيد بشكل مطرد ليصل إلى أقصى إمكاناته (نحو 1.5 مليون برميل يومياً) بحلول عام 2020، وهو الوقت اللازم لإصلاح البنية التحتية لصناعة النفط التي تضررت بشدة. ومن المتوقع أن يتعافى النمو ليبلغ نحو 15% في عام 2018، وأن يصل في المتوسط إلى 7.6% في 2019 - 2020. وستحسن ميزان المالية العامة وميزان الحساب الجاري بدرجة ملموسة، حيث تشهد الموازنة العامة للدولة وميزان الحساب الجاري تحقيق فوائض من عام 2020 فصاعداً. وستبدأ احتياطات النقد الأجنبي في الزيادة بحلول عام 2020. وسوف

## المخاطر والتحديات

تبلغ في المتوسط نحو 72.5 مليار دولار في الفترة 2018-2020، أي ما يعادل تكاليف واردات 27.5 شهر.

يتسم السيناريو الأساسي المذكور أعلاه للاقتصاد الكلي بالهشاشة البالغة لأنه يتطلب التمسك بالاتفاق الضمني بين أطراف الصراع لضمان توافر الحد الأدنى من الأمن حول منشآت البنية التحتية النفطية. وعلاوة على ذلك، فمن غير المرجح استدامة التحسن في آفاق مستقبل الاقتصاد الكلي، كما أنه لن يكون كافياً لتحقيق تغيير كبير، ما لم يتم على الفور اتخاذ إجراءات موجهة بالأساس لمعالجة الأزمة الإنسانية. فالبلد في حاجة إلى معونات إنسانية وبرامج محددة لمعالجة ما تواجهه نسبة كبيرة من السكان من دمار ونقص في الخدمات الأساسية.

وتتمثل التحديات الفورية في استعادة السلام الذي يؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية. ويتطلب هذا اتخاذ إجراءات فورية لوضع النفقات الجارية تحت السيطرة، لاسيما فاتورة الأجور والدعم، وتحسين مستويات حوكمة القطاع المالي، وهي الإجراءات التي ستساهم أيضاً في استقرار الأسعار. وعلى الأمد المتوسط، يحتاج البلد إلى إصلاحات هيكلية أوسع وأعمق لتحقيق استقرار إطار الاقتصاد الكلي والنهوض بجهود خلق الوظائف

التي يقودها القطاع الخاص. وينبغي للأولويات الأخرى على الأمد المتوسط أن تركز على تعزيز تنمية القطاع الخاص وتنوعه من أجل خلق الوظائف من خلال سياسات لإعادة توجيه الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط، وإصلاح القطاع المالي، وتحسين بيئة الأعمال.

فهشاشة الاقتصاد الليبي لها تداعيات هامة على رفاه الشعب. وعلى الرغم من عدم وجود دراسة منهجية بشأن الفقر وقلة الأدلة على المستوى الراهن لرفاه الأسر الليبية، من الواقعي الاعتقاد بأن أوضاع معيشة معظم الليبيين تتسم بالصعوبة البالغة. وبالنظر إلى أن النفط يمثل الحصة الأكبر من إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية (40% و 86% على الترتيب)، فإن الانخفاض الحاد في إنتاج النفط الذي بدأ في عام 2011 قد أثر بشدة على الخدمات العامة. كما أن الانقطاع المتكرر في إمدادات الكهرباء وتكرار أزمات نقص الغذاء تسهم هي الأخرى في سوء الأوضاع المعيشية للناس. وفي ظل الوضع الراهن، يُعد جزء كبير من السكان عرضة للسقوط في براثن الفقر أو سقط بالفعل في هوته.

## الجدول 2. ليبيا / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

م 2020	م 2019	م 2018	ت 2017	2016	2015	
7.5	9.4	14.9	26.7	-2.8	-8.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة
4.2	4.3	7.5	16.3	-12.0	-22.5	الاستهلاك الخاص
-0.9	-0.9	2.3	32.5	-34.1	-19.5	الاستهلاك الحكومي
11.6	8.3	42.0	86.4	-19.4	-42.2	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
12.0	17.1	22.2	143.9	-27.0	9.0	الصادرات، السلع والخدمات
9.1	7.1	25.0	114.8	-42.4	-37.1	الواردات، السلع والخدمات
..	..	..	..	..	..	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
12.4	17.5	30.2	116.7	-5.4	-15.8	الزراعة
3.0	3.0	5.0	0.0	-2.0	-6.5	الصناعة
..	..	..	..	..	..	الخدمات
5.0	5.0	10.0	28.4	25.9	9.8	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
0.6	-3.0	-7.2	-9.4	-14.6	-31.4	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.2	-7.1	-13.2	-26.0	-63.1	-76.9	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع